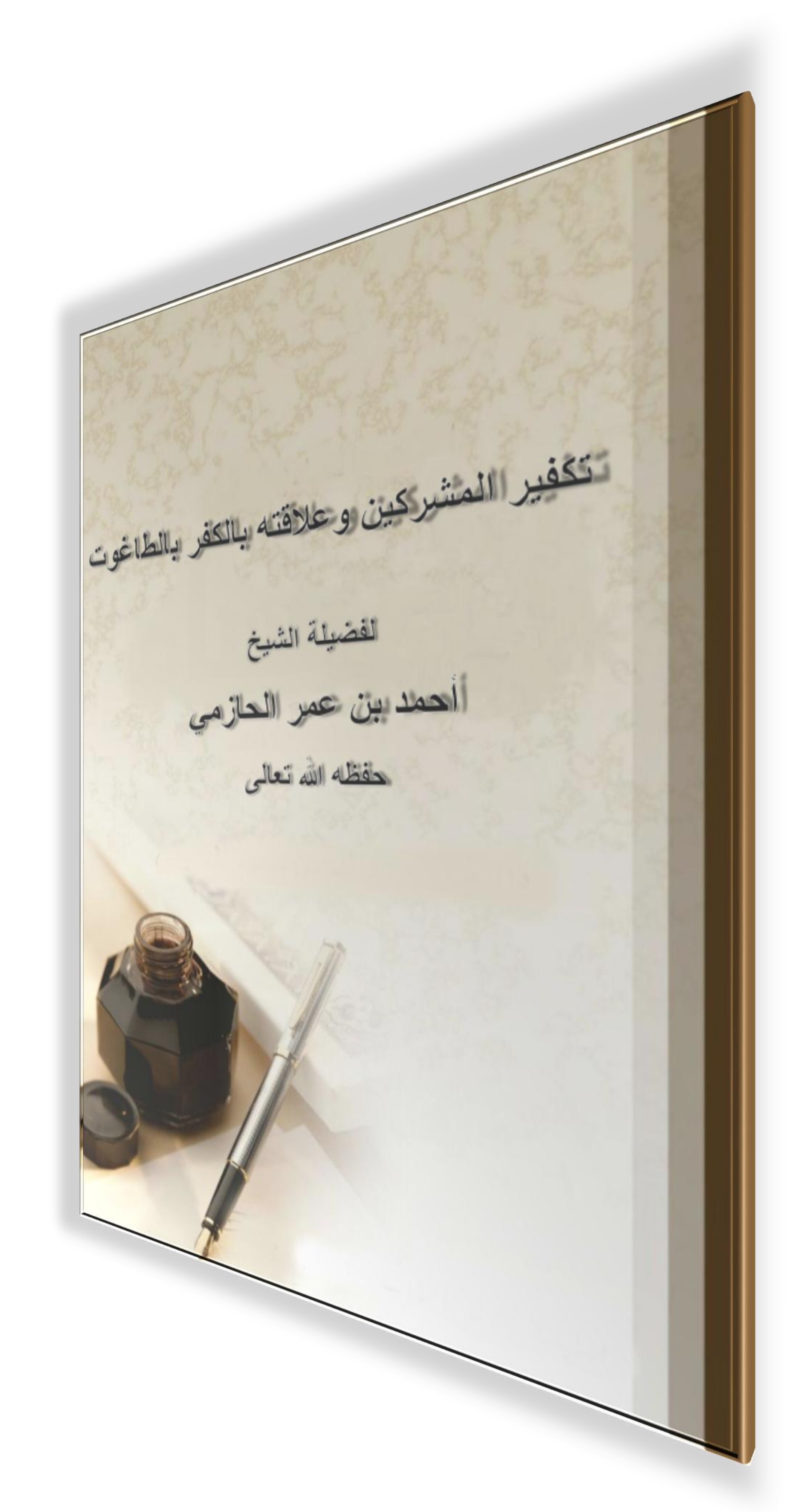

تكفير المشركين وعلاقته بالكفر بالطاغوت
لفضيلة الشيخ
أحمد بن عمر الحازمي
حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فنشير إلى مسألةٍ وهو أنه تقرر مرارًا أن الكفر بالطاغوت يدخل فيه ترك الشرك، فمن لم يترك الشرك حينئذٍ لا يكون محققٌ للكفر بالطاغوت، ويدخل فيه كما ذكرنا مرارًا أن عاذر المشرك بشركه الذي لم يحكم عليه بالكفر أنه لم يتحقق كذلك بالوصف بالكفر بالطاغوت. حينئذٍ يكون الوصف بالطاغوت، أو الذي ينبني عليه الكفر وعدمه أربعة أشياء فيما يتعلق باعتقاد بطلان عبادة غير الله تعالى، والترك، وكذلك التكفير، والبغض والمعاداة، فكل هذه داخلةٌ في مسمى الكفر بالطاغوت، والإجماع قائمٌ على ذلك مع الآيات الدالة عليها، ولذلك ذكرنا فيما سبق أن قوله جل وعلا: ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. عرفنا أن هذين شرطين أو ركنين لم يتحقق وصف التوحيد إلا بتحقيق الركنين، لكن يرد السؤال أن قوله جل وعلا: ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾. هل هذا مجمل أو مفصل في هذا النص في آية البقرة ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾ هل هذان الركنان مفصلان أو مجملان؟ لا شك أنه الثاني، لأنه يرد السؤال لو ذُكر ذلك لكافر أصلي قيل له حقق الوصف بالكفر بالطاغوت لسأل كيف أكفر؟ وما هو الطاغوت؟ لا بد أن يعرف أولاً حقيقة الطاغوت ثم حقيقة الكفر بالطاغوت. إذًا صار فيه إجمال، وإذا كان فيه إجمال حينئذٍ كيف نفسره؟ لا بد من الرجوع إلى الآيات الواردة في ذلك، وقد عرفنا أن الكفر بالطاغوت والإيمان بالله هو ملة إبراهيم التي أمر الله تعالى باتباعها، وقد جاءت ملة إبراهيم عليه السلام منصوصة واضحة بينة في نصوص عديدة ببيان حقيقة ملة إبراهيم. إذًا بإضافة هذا النوع الآيات المُفَسِّرة إلى المُفَسَّر، وهو الكفر بالطاغوت حينئذٍ يُنتج ماذا؟ أن حقيقة الكفر بالطاغوت

مبينة من جهة الشرع، حينئذٍ لا يأتين آتٍ فيجتهد ويقول: البراءة من المعبودات ليست داخلةً في مسمى الكفر بالطاغوت، أو أن البراءة وتكفير المشركين ليس داخلاً في مسمى الطاغوت، لأن ذلك يكون اجتهادًا في مقابلة النص، فيكون باطلاً، وإذا كان كذلك فحينئذٍ لا يُعتبر شبهةً ولا تأويلاً سائغًا لما علمنا أن هذه المسائل ليست قابلة للاجتهاد كما نص على ذلك الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فيما يتعلق بالتوحيد فما دونه من المسائل الظاهرة التي لا تقبل الغلط في الخبر كما قال، ولا تقبل كذلك التأويل ولا تقبل النزاع، يعني لا يدعي مدعٍ أن في المسألة خلافًا، وإنما نرجع إلى ماذا؟ إلى نصوص الوحيين، فإذا كان كذلك فيتقرر حينئذٍ أن تكفير المشركين داخل في مسمى الكفر بالطاغوت، أليس كذلك؟ ﴿ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَآؤُاْ مِنكُمْ ﴾ [الممتحنة: ٤] قد عرفنا منكم، الكاف هذه خطاب للأقوال والأفعال، أو للأشخاص؟ للأشخاص قطعًا، ولا يرد في ذهن من شم رائحة العقل أن يقول ماذا؟ هذا خطاب للأقوال أو الأفعال دون الفاعلين، بل الخطاب هنا مرتب على الأشخاص. إذًا ﴿ بُرَءَآؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾، هذه البراءة قد عرفنا أننا ننظر إليها من جهة اللغة، من حيث المعنى ومن جهة الاستعمال الشرعي، وقد بينا ذلك بما لا يحتاج إلى إعادة في شرح قاعدة أصل الدين، بالنظر باعتبار أولاً المعنى اللغوي، وأنها تقتضي المقاطعة من كل وجه، فمدار الكلمة، البراءة مدارها على القطع، حينئذٍ لا بد من مقاطعة تامة، ﴿ إِنَّا بُرَءَآؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾، ثم فسر شيئًا مما يتعلق بالبراءة فقال: ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَدًا ﴾. إذًا التكفير والعداوة والبغضاء، هذه داخلة في مسمى الكفر بالطاغوت، لماذا؟ لأن هذه الآية مشتملة على الركنين ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾، يؤمن بالله أين نجده في الآية؟ ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾. إذًا ما بعد حتى مقابل لقوله: ﴿ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾. وما قبل حتى مقابل لقوله: ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾. إذًا ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ ﴾ داخلٌ في مسمى الطاغوت أم لا؟ نقول: نعم داخل في مسمى الكفر بالطاغوت، وهذا محل وفاق والنص والتنصيص عليه يكون من جهتين:

أولاً: النظر في كلام الباري جل وعلا، وأن كلمة ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾ هذه فيها إجمال وفيها اشتراك تحتاج إلى استفصال وتفصيل، ورفع الإجمال إنما يكون بكتاب الله تعالى أولاً، وبسنة نبيه ﷺ ثانيًا، وثَمَّ إجماع في المسألة كما قررنا ذلك سابقًا، كما قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (كمن شك في كفر اليهود والنصارى والمشركين) فمن شك في كفر اليهود فهو كافر بالإجماع، ومن شك في كفر النصارى فهو كافر بالإجماع، لماذا نأتي إلى النوع الثالث وهو الشك في المشركين فنقول: المسألة فيها خلاف، والإجماع محكي في مرتبة واحدة في مقولة واحدة، كما ذكر فيما يتعلق بالاتحادية ونحوهم أن من شك في كفرهم بعد العلم بحالهم، والعلم بحال الإسلام معنى الإسلام كمن شك في اليهود والنصارى والمشركين. إذًا لا فرق بين الشك في المشركين، بمعنى أنه لم يكفرهم، لم ينزل الحكم عليهم بالتكفير كمن شك في كفر اليهود والنصارى، وثَمَّ إجماعات تتعلق بذلك. إذًا إذا أضفت إلى تفسير الرب جل وعلا لملة إبراهيم التي مضمونها الكفر بالطاغوت والإيمان بالله مع الإجماعات عرفت ماذا؟ أن تكفير من تلبس بالشرك الأكبر هذا من المعلوم من الدين بالضرورة، وهو قائم مقام التوحيد، بمعنى أنه جزء من التوحيد لا يتجزأ، وأئمة الدعوة رحمه الله تعالى في ((الدرر)) وغيرها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى تفاسيرهم وشرحهم للكفر بالطاغوت بهذا المعنى، وأدخلوا رحمه الله تعالى الكفر والتكفير في مضمون كلمة التوحيد، فليس هو خارجًا عن مسمى الكفر بالطاغوت، ولذلك قال الشيخ محمد رحمه الله تعالى: اعلم رحمك الله أن أول ما فرض الله على ابن آدم الكفر بالطاغوت والإيمان بالله. لماذا؟ لأنه التوحيد، والتوحيد هو أول الواجبات، أول ما يجب على المكلفين ما هو؟ التوحيد، ما حقيقة التوحيد؟ الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، لا بد من تفسير هاتين الكلمتين، والتفسير يكون بماذا؟ بما جاء في القرآن وكذلك في السنة وكذلك الإجماع.

قال رحمه الله تعالى: (فأما صفة الكفر بالطاغوت فأن تعتقد بطلان عبادة غير الله، وتتركها.) لا بد من الترك، ولا بد من اعتقاد البطلان، هذان أمران، وتبغضها، وتكفر أهلها. إذًا هذا داخل في مسمى ماذا؟ الكفر بالطاغوت، فمن نسب إلى الشيخ رحمه

الله تعالى أنه يُخرج تكفير المشركين عن مسمى الكفر بالطاغوت، فقد كذب عليه وافترى، بل أئمة الدعوة على أن مضمون الشهادتين لن يتحقق إلا بتكفير المشركين، فمن شك في كفرهم أو حكم بإسلامهم فليس من أهل الإسلام في شيء، وهذا محل إجماع .

قال رحمه الله تعالى: (وتكفر أهلها، وتعاديهم.) إذًا جعل هذه الأمور كلها داخلةً في مسمى الكفر بالطاغوت، حينئذٍ لا يأتين آتٍ يقول: الأول والثاني والثالث داخل في مسمى الطاغوت والرابع يعتبر لازمًا له. كما سيأتي .

قال رحمه الله تعالى: (وأما معنى الإيمان بالله فأن تعتقد أن الله هو الإله المعبود وحده دون من سواه، وتُخلص جميع أنواع العبادة كلها لله، وتَنفيها عن كل معبود سواه، وتحب أهل الإخلاص وتواليهم، وتبغض أهل الشرك وتعادِيَهم، وهذه ملة إبراهيم.) ملة إبراهيم التي مبناها على البراءة التامة من المعبودات ومن الشرك ومن الفاعلين، ومن فرق بين هذه الثلاثة فيحتاج إلى دليل، وليس ثَمَّ رائحة دليل من كتاب أو سنة، أن ثَمَّ تفريق بين البراءة من الشرك ذاته ومن المعبودات ومن العابدين، وقد مر معنا في الرد على الفتوى التونسية نقلاً عن ابن القيم رحمه الله تعالى أن هذه الثلاثة متلازمة، بدليل أن سورة الكافرون هذه جاء النص عن النبي ﷺ أنها براءة من الشرك مع أنها مفتتحة بالبراءة من الفاعلين ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا ﴾ الكفر، أو الأقوال الكفرية، أو الأفعال الكفرية أو الأشخاص؟ الأشخاص. إذًا براءة من ماذا؟ من الكافرين ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾، هذه براءة تامة تدل على أن قوله جل وعلا على لسان إبراهيم وسائر الأنبياء ﴿ إِنَّا بُرَءَآؤُا۟ مِنكُمْ ﴾ والمراد بها المفاصلة التامة، ولن تحقق هذه المفاصلة إلا بمجانبته من كل وجه وتنزيل الحكم الشرعي عليهم بأنهم كافرون، لأن قوله: ﴿ حَتَّى تُؤْمِنُوا ﴾. يدل على أن الولاية التامة تثبت بالإيمان، فيقابلها المقاطعة التامة، ولن تكون إلا بمصاحبة الكفر، فثَمَّ ولاء وبراء، وحقيقة الإيمان والتوحيد هو الولاء والبراء.

قال رحمه الله تعالى: وهذه ملة إبراهيم التي سفه نفسه من رغب عنها، وهذه هي الأسوة التي أخبر الله بها في قوله: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ ﴾. إذًا هذا يعتبر تفسيرًا، انتبه

لهذه، ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾ هذا فيه إجمال، بمعنى أنه يحتاج إلى شرح كقوله تعالى: ﴿ أَقِيمُواْ الصَّلاةَ ﴾ [الأنعام: ٧٢]. صحيح أو لا؟ ﴿ أَقِيمُواْ الصَّلاةَ ﴾ لا بد من سؤال ما هي الصلاة؟ ما كيفية الصلاة؟ فنحتاج إلى بيان، البيان من أين يأتي من الرأي والعقل أو من الشرع؟ من الشرع، فمن زاد حرفًا واحدًا على مسمى الصلاة التي لم يرد بها الشرع قلنا ماذا؟ قلنا: قولك باطل. لأن الصلاة هذه شرعية عبادة، فلا نتعَبَّد الله تعالى إلا بماذا؟ إلا بنصٍّ، فحينئذٍ أيُّ قولٍ وأي رأيٍ يَدْخل أو يُدْخِل شيئًا في مسمى الصلاة فهو مردود على صاحبه، وكذلك ما يتعلق بماذا؟ بصفة الكفر بالطاغوت، لا بد من سؤال كيف نحقق الكفر بالطاغوت؟ نرجع إلى ماذا؟ إلى الآيات المبينة في قوله جل وعلا فيما حكاه عن إبراهيم في مواضع عديدة: ﴿ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [مريم: ٤٨]. ﴿ وَأَعْتَزِلُكُمْ ﴾ هذا فيه مفاصلة أو لا؟ فيه مفاصلة، ﴿ إِنَّا بُرَءَآؤُاْ ﴾ هذا فيه مفاصلة، ولن تتم المفاصلة إلا بماذا؟ إلا بتكفيرهم، ونص على ذلك ليس اجتهادًا، نص على ذلك ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ ﴾، وأما جعل البغضاء أو البغض داخلاً في صفة الكفر بالطاغوت وإخراج التكفير هذا لا شك أنه تلاعب بالنصوص، النص واضح بين يدل على أن هذه المذكورات قبل حتى كلها داخلة في مسمى الكفر بالطاغوت، وأن ما بعد حتى المراد به ماذا؟ الإيمان بالله، ولذلك جعل الشيخ رحمه الله تعالى أن آية الممتحنة تفسيرًا لملة إبراهيم، وهو كذلك، وملة إبراهيم بنوعيها بركنيها النفي والإثبات، هو تفسير لقوله: ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾. وهذه الجملة فمن يكفر ويؤمن تفسير لمعنى لا إله إلا الله. إذًا هذه معاني كلها يفسر بعضها بعضًا ولا تحتاج إلى رأي زيدٍ من الناس ولا اجتهاد أحد من الناس، بل لو اجتهد فالاجتهاد مردود عليه .

قال رحمه الله تعالى: التي أخبر الله بها في قوله: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾. يعني سائر الأنبياء ﴿ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَآؤُاْ مِنْكُمْ ﴾ هذا خطاب للأشخاص للناس تبرأنا منكم، بل قدم البراءة من المشركين قبل ما يتعلق بها، وإن كانت المفارقة أول ما يوجد ماذا؟ الاعتقاد والبغض في القلب ثم بعد ذلك يتكلم بالبراءة، ومع ذلك قدم ماذا؟ قدم البراءة من المشركين، قال: ﴿ إِنَّا بُرَءَآؤُاْ مِنْكُمْ وَمِمَّا

تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ ﴾. هذا تفسير داخل في معنى البراءة، فمن يزعم أن البراءة لا يدخل فيها تكفير المشركين، فقد افترى على الله كذبًا، وحينئذٍ يحتاج إلى إثبات ذلك وهيهات هيهَات أن يأتي بحرف واحد، ﴿ كَفَرْنَا بِكُم وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾. وقال الشيخ محمد رحمه الله تعالى كما في ((الدرر)) الجزء الثاني صفحة مائة وإحدى وعشرين: (ومعنى الكفر بالطاغوت أن تبرأ من كل ما يعتقد فيه غير الله من جني، أو أنسي، أو شجر، أو حجر، أو غير ذلك، وتشهد عليه بالكفر.) تشهد عليه بماذا؟ بالكفر أن تلبس بالكفر، وإذا تلبس بالكفر حينئذٍ ما موقفك منه شرعًا؟ أن تحكم عليه بماذا؟ بأنه كافر، وإذا تلبس بالإسلام حكمت عليه بماذا؟ بأنه مسلم، ولا يجوز حينئذٍ أن تقول: وصف الإسلام خارج عن حقيقة التوحيد، لا، بل إذا أتى بالتوحيد على وجهه وجب حينئذٍ أن تصفه بماذا؟ بالإسلام. إذًا جاء المسمى وجاء الاسم، كذلك إذا تلبس بالكفر وجب عليك أنت وأنت متجرد عن الشرك ذاته ولم تقع فيه وجب عليك أن تحكم على من تلبس بالشرك أنه ماذا؟ أنه مشرك. إذًا (وتشهد عليه بالكفر والضلال، وتبغضه، ولو كان أنه أبوك أو أخوك) أو شيخك أو رمزك أو قائدك أيًّا كان، حينئذٍ تحكم عليه بما حكم الله تعالى به، (ولو كان أنه أبوك أو أخوك، فأما من قال: أنا لا أعبد إلا الله، وأنا لا أتعرض السادة، والقباب على القبور. وأمثال ذلك، فهذا كاذب في قول: لا إله إلا الله. ولم يؤمن بالله، ولم يكفر بالطاغوت.) إذًا إذا لم يشهد عليهم بالكفر، يعني بمعنى أنه لا يكفرهم وحكم عليهم بالإسلام فهو ماذا؟ لم يكفر بالطاغوت، ولذلك لا تدندن حول مسألة ماذا؟ أنه قد انتفى عنه الناقض الثالث وهو كذلك صحيح، لكن قبل ذلك وأهم وأولى أن ينظر فيه باعتبار انتفاء الكفر بالطاغوت، بمعنى أن من لم يكفر عباد القبور قد انتفى عنه وصف ماذا؟ الكفر بالطاغوت.

قال رحمه الله تعالى: (فهذا كاذب في قول: لا إله إلا الله. ولم يؤمن بالله، ولم يكفر بالطاغوت.) لأنه لم يشهد عليهم بالكفر، وقد قال الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام ومن معه: ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ ﴾. إذًا يجب أن نقول ماذا؟ ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ ﴾، و﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ

﴿ بمعنى ماذا؟ اعتقدنا أنكم كفار، أما التصريح باللسان فقد مر معنا مرارًا أنه منوط بماذا؟ بالمصلحة والمفسدة، ليس كل من تكفره لا بد أن تصرح بذلك، بل يجب عليك أن تعتقد، وابتلاء الناس بما يعتقدونه في الأشخاص هذا مخالف للسنة، بل جعله بعض أهل العلم من البدع، يعني لا تبتلي الناس تسأل عن الأشخاص، وإنما تنظر فيما يتعلق بالتأصيل، وما يعتقده أو تكفير زيد من الناس أو عدمه هذا الإنسان يدين بينه وبين الله تعالى، دينه لا يجوز لأحد أن يقول: لم تُكفر فلانًا، أو لِم لَم تكفر فلانًا. وإنما النظر يكون باعتبار الأصول. إذًا الاعتقاد لازم لا ينفك عنك، لا ينفك، بل لن يثبت لك إسلام وتوحيد إلا إذا اعتقدت كفر المشركين وكفر من لم يكفر المشركين، لا بد من ذلك، وهذا التكفير عيني وليس بنوعي، بمعنى أننا لا نحتاج إلى إقامة حجة على من توقف في كفر ماذا؟ المشركين، لأن هذه المسائل ظاهرة واضحة بينة كالشمس، فلا نحتاج إلى ماذا؟ إلى إقامة حجة. قال رحمه الله تعالى: (ولم يكفر بالطاغوت.)

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن في ((الإتحاف في الرد على الصحاف))

قال: (ومن كفر المشركين ومقتهم.) يعني عباد القبور، ومقتهم يعني أبغضهم، فليس الكفر بالطاغوت هو البغض فقط، ثم التكفير ليس بلازم، بل هو خارج عن مسمى الكفر بالطاغوت. قال: (ومن كفر المشركين ومقتهم وأخلص دينه لله، فلم يعبد سواه فهو أفضل الأئمة وأحقهم بالإمامة، لأن التكفير بالشرك والتعطيل هو أهم ما يجب من الكفر بالطاغوت.) أهم ما يجب، البراءة قلنا ماذا؟ مراتب، البراءة مراتب، فأعظم ما يدخل في البراءة والمعاداة والبغض أن تعتقد أنهم ماذا؟ أنهم كفار، وإلا لو تبرأت وأبغضت ثم هم إخوة مسلمون، إذا حكمت عليهم بالإسلام ولم تحكم عليهم بماذا؟ بالكفر. إذًا ماذا صاروا؟ صاروا مسلمين. إذًا الولاء واجب، صاروا مسلمين. إذًا متبعض كأصحاب المعاصي وكأصحاب ماذا؟ البدع، فحينئذٍ ينظر لهم بجانبين:

- جانب ولاء.
- وجانب براء.

إذًا أين البراء المطلق وقد جاءت في القرآن مطلقة ولم تقيد، وإنما المسلم هو الذي تقيد فيه من جانب دون جانب، فما جاء به من معصية فحينئذٍ يُبغض ولا شك في ذلك، وما معه من إيمان وتوحيد يحب ويوالى، أليس كذلك؟ لكن الكافر المشرك، هذه البراءة مطلقة من كل وجهٍ، فحينئذٍ ﴿ إِنَّا بُرَءَآؤُاْ مِنكُمْ ﴾ يدل على أن البراءة مطلقة، وهذه لن تكون إلا مع وصف الكفر والشرك. قال رحمه الله تعالى: لأن التكفير بالشرك والتعطيل هو أهم ما يجب من الكفر بالطاغوت، ولن يتحقق الإسلام إلا بالكفر بالطاغوت.

قال في ((مصباح الظلام)): (وتقرير الشيخ على هذا الحديث.) يعني الشيخ محمد رحمه الله تعالى، حديث « من قال: لا إله إلا الله. وكفر بما يعبد من دون الله » إلى آخره، قال: (وتقرير الشيخ على هذا الحديث من أحسن التقارير وأدلها وأبينها، فإنه استدل بالجملة المعطوفة الثانية على أن الكفر بالطاغوت وما عُبد من دون الله شرط في تحريم الدم والمال، وأن لا عصمة.) لا عصمة، يعني متى تثبت العصمة؟ إذا ثبت الإسلام، وإذا انتفت العصمة معناه ماذا؟ انتفى الإسلام، لأن البحث هنا بماذا؟ ليس في ذمي أو غيره أو قاتل أو نحو ذلك، البحث هنا في إيمان وكفر، فإذا انتفت العصمة، ودل عليها قوله ﷺ: « من قال: لا إله إلا الله ».

إذًا لم يكن مسلمًا. قال: (وأن لا عصمة بمجرد القول والمعرفة، ولا بمجرد ترك عبادة ما عُبد من دون الله، بل لا بد من الكفر بما عُبد من دون الله، والكفر فيه بغضه وتركه ورده، والبراءة منه ومعرفة بطلانه، وهذا لا بد منه في الإسلام. قال تعالى: ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾. فجمع بين الإيمان بالله والكفر بالطاغوت في هذه الآية، ولها نظائر في كتاب الله. قال: كقوله تعالى عن إبراهيم: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٦].) ﴿ وَقَوْمِهِ ﴾ يعني من؟ الأشخاص. إذًا تلبسوا بالشرك فتبرأ منهم، جاء نص، وقال لأبيه كذلك. إذًا جاء نص، حينئذٍ الأشخاص المتلبسون بالشرك البراءة منهم متعينة وهي داخلة في مفهوم الكفر بالطاغوت. قال: (﴿ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾. ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ *

إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]. فدلت هذه الآية وما قبلها على أن الكفر بالطاغوت شرط لا يحصل الإسلام بدونه، وهكذا هذا الحديث مثل هذه الآيات، فإن الإيمان بالله هو شهادة أن لا إله إلا الله، ومع ذلك ذكر الكفر بالطاغوت معه في حصول الاستمساك بالعروة الوثقى) بمعنى أنه نص عليه لكونه داخلاً في معنى لا إله إلا الله، « من قال لا إله إلا الله »، ولذلك في رواية أخرى عند الإمام أحمد « من وحد الله، وكفر بما يُعبد من دون الله »، وقد عرفنا مرارًا يا عقلاء يا طلاب الحق أن الباري جل وعلا إذا علَّق الحكم بالبراءة مما يُعبد، ليس المراد أن تتبرأ من شجر وحجر فقط ثم تحكم بالإسلام لم يعبد بالشجر والحجر، هذا لا يجوز أن يتصوره إنسان أن الله تعالى يأمر العباد بذلك، أن يتبرأ ويعتقد بطلان شجرٍ وحجر وهو مطلوبٌ منك أنه ماذا؟ أنه ليس بإله، ولا يستحق الألوهية، لكن أهم من ذلك ما يتعلق بالعابد، فلا بد من براءة تتعلق بالعابد قبل البراءة من المعبودات.

قال رحمه الله تعالى: (ومع ذلك ذكر الكفر بالطاغوت معه حصول الاستمساك بالعروة الوثقى، وقد يُفرد الإيمان ويخص بالذكر فيدخل فيه الكفر بالطاغوت كشهادة أن لا إله إلا الله.) شهادة أن لا إله إلا الله إذا ذُكرت ولم يذكر معها الكفر بالطاغوت فهو داخلٌ فيها، أليس كذلك؟ فهو داخلٌ فيها، فإذا دخل في الكفر بالطاغوت ترك الشرك، فترك الشرك داخلٌ في مفهوم لا إله إلا الله، وإذا دخل تكفير فاعل الشرك في الكفر بالطاغوت فحينئذٍ يكون داخلاً في مفهوم لا إله إلا الله، صحيح؟ فدل ذلك على أن من لم يترك الشرك انتقضت عنده الكلمة، ومن لم يُكفر المشركين انتقضت عنده الكلمة، لماذا؟ لانتقاض الركن المحقق المقدم قبل الإيمان بالله وهو الكفر بالطاغوت. إذًا هذا تلازم في بيان معنى الكفر بالطاغوت، (كشهادة أن لا إله إلا الله فإنها دالةٌ على الإيمان بالله المتضمن للكفر بالطاغوت) متضمن يعني يدل عليه بدلالة التضمن، لا إله إلا الله، ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾. إذًا يكفر بالطاغوت بعض من مدلول الكلمة، يؤمن بالله بعضٌ من مدلول الكلمة، يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله دلالة مطابقة، وكل ما يُفسر به الكفر بالطاغوت فيكون مدلولاً عليه بدلالة المطابقة وليست بدلالة التلازم، لأن دلالة

التلازم هذه تدل على ماذا؟ على خارجٍ عن اللفظ لم يأت به اللفظ، وقد جاء اللفظ به هنا ماذا؟ ﴿ كَفَرْنَا ﴾، ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون: ١ ، ٢]. إذًا هذه منطوقات فهي داخلة في دلالة المطابقة بالاتفاق، ودلالة التضمن كذلك على الصحيح.

قال رحمه الله تعالى: (المتضمن للكفر بالطاغوت وعبادة الله وحده لا شريك له.)

قال الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله تعالى في ((تنبيه ذوي الألباب)) قال: وقال شيخ الإسلام. هذا نقل جيد للشيخ سليمان رحمه الله تعالى، يقول: (قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في ((كشف الشبهات)) ما ذكره بقوله: وَلْنختم الكلام إن شاء الله بمسألة عظيمةٍ مهمة جدًّا. فذكر كلامًا ثم قال: فنقول لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل) لأن التوحيد مركب من شيئين:

- من علم.
- وعمل.

والعلم يدخل فيه الاعتقاد، وعمل القلب، ويتبعه عمل اللسان إذا صح تسميته عملاً، وإلا يكون داخلاً في العمل، فحينئذٍ لا بد من هذه الأجزاء الثلاثة، والتوحيد إذا أُطلق بذلك صار مرادفًا للإيمان، والإيمان بالإجماع أن الأعمال الظاهرة داخلةٌ في مسمى الإيمان، وليس ثَمَّ خلافٌ في المسألة.

قال رحمه الله تعالى: (لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيءٌ من هذا لم يكن الرجل مسلمًا.) إذا اختل شيءٌ من ذلك من هذه الثلاثة لم يكن الرجل مسلمًا، يعني صار ماذا؟ صار كافرًا، لأنه ليس عندنا إلا منزلتين:

- منزلة الإسلام.
- ومنزلة الكفر.

فإذا انتفى عنه وصف الإسلام لزمك حينئذٍ تُثبت له وصف الكفر، وهو لازم كذلك في المسألة من أصلها، إذا انتفى عنه وصف الإسلام ثبت ماذا؟ وصف الكفر، فلزم حينئذٍ ماذا؟ تكفيره، فيكون داخلاً في مسمى الكفر بالطاغوت.

قال رحمه الله تعالى: (فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا، فإذا عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر.) إذا عرف التوحيد واعتقده، لكنه لم يعمل به فيكون حينئذٍ ماذا؟ فيكون كافرًا. قال: ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما. إلى أن قال: (فإن عمل بالتوحيد عملاً ظاهرًا وهو لا يفهمه.) عملاً ظاهرًا، هكذا مع الناس صلى وصام .. إلى آخره، لكنه لم يعتقد مدلول لا إله إلا الله، لم يفهمه. قال: (وهو لا يفهمه، ولا يعتقده بقلبه فهو منافق.) إذا أظهر الإسلام ولم يعتقد معناه، أو أظهر التوحيد ولم يعتقد معناه فهو منافق، حينئذٍ إذا أظهر الكفر فهو كافر، وإذا لم يظهر الكفر، بل أظهر الإسلام مع كونه في الباطن كافر يعتبر منافقًا.

قال رحمه الله تعالى: (وهو شر من الكافر الخالص. إلى آخر كلامه. قال الشيخ سليمان بن سحمان: وكذلك الكفر بالطاغوت لا يكفي في ذلك مجرد اعتقاد القلب فقط) أن يعتقد بطلان عبادة ما سوى الله تعالى، ويبغض بقلبه كله صار ماذا؟ عملاً قلبيًّا، يكفي؟ قال: لا يكفي. وهو كذلك لا يكفي، لماذا؟ لأنه لا بد من اعتقاد وقولٍ وعمل. قال رحمه الله تعالى: (وكذلك الكفر بالطاغوت لا يكفي في ذلك مجرد اعتقاد القلب فقط، كما قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتاب ((التوحيد)): باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان، وقول الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيباً مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ﴾ [النساء: ٥١] .

قال في المسائل في معنى الطاغوت الرابعة، وهي من أهمها قال: ما معنى الإيمان بالجبت والطاغوت؟) ما معناه؟ لا بد من نظر جاء به النص، فلا بد من سؤال، لا بد من بيان، هل بينه الله تعالى أم لا؟ بينه جل وعلا، بين كيف يؤمن بالجبت، لأنه سيكفر يخرج من الدين، وكيف يؤمن بالطاغوت، لأنه سيكفر ويخرج من الدين، وقد عرفنا أن هذه

المسائل مسائل التوحيد والشرك هذه مما اعتنى بها القرآن وبينها، بل هي أكمل ما يكون في القرآن من بيانه، فلا نحتاج إلى اجتهاد أحدٍ من الناس.

قال رحمه الله تعالى: (وهي من أهمها ما معنى الإيمان بالجبت والطاغوت؟ هل هو اعتقاد القلب أو موافقة أصحابها مع بغضها ومعرفة بطلانها؟ انتهى.

قال رحمه الله تعالى: فإذا تبين لك هذا فاعلم – فاعلم كلمة تنبيه – أن اعتقاد بطلان عبادة غير الله لا يكفي في النجاة وحده، بل لا بد مع ذلك من تكفيرهم) لا يكفي أن يعتقد بطلان عبادة ما سوى الله تعالى، ولا يكفي أن يعتقد أن هذه المعبودات لا تستحق أن تُعبد وهو لازمٌ له، بل لا بد من إضافة ماذا؟ أن يعتقد أن من تلبس بذلك فهو كافرٌ، وإلا لم يتحقق له وصف الكفر بالطاغوت.

قال رحمه الله تعالى: (فاعلم أن اعتقاد بطلان عبادة غير الله لا يكفي في النجاة وحده، بل لا بد مع ذلك من تكفيرهم والبراء منهم ومن دينهم، والتصريح لهم بذلك وإظهار العداوة والبغضاء لهم –عرفنا أن الكلام مقيد بما ذكرناه– كما قال شيخنا عبد الرحمن بن حسن على ما ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بقوله: أصل الإسلام وقاعدته أمران:

الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، والموالاة فيه، وتكفير من تركه. –يعني ترك التوحيد–

الثاني: الإنذار عن الشرك في عبادة الله، والتغليظ في ذلك، والمعاداة فيه، وتكفير من فعله. فذكر كلامًا طويلاً ثم قال رحمه الله تعالى: وقد وَسَم. يعني الله عز وجل، وقد وسم أهل الشرك بالكفر فيما لا يحصى من الآيات) يعني وصف الله تعالى في القرآن في آيات لا يكاد العبد أن يُحصيها وصفهم بماذا؟ بالكفر. إذًا تنزيل الحكم على من عبد غير الله تعالى هذا منصوصٌ عليه في القرآن، فإذا جاء ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾. حينئذٍ كيف حكم الله تعالى على المشركين؟ حكم عليهم بماذا؟ بالكفر والشرك، فلا بد حينئذٍ من أن يكون داخلاً في مسمى الكفر بالطاغوت.

قال رحمه الله تعالى: (قد وَسَم أهل الشرك بالكفر فيما لا يحصى من الآيات فلا بد من تكفيرهم، وأيضًا هو مقتضى لا إله إلا الله كلمة الإخلاص، فلا يتم معناها إلا بتكفير من جعل لله شريكًا في عبادته، كما في الحديث الصحيح: « من قال: لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حَرُمَ ماله ودمه وحسابه على الله ». فقوله: « وكفر بما يُعبد من دون الله ». تأكيدٌ للنفي، فلا يكون معصوم الدم والمال إلا بذلك، فلو شك أو تردد لم يُعصم دمه وماله، فهذه الأمور هي تمام التوحيد، يعني تمام أصل التوحيد، لأن لا إله إلا الله قُيِّدت في الأحاديث بقيودٍ ثِقالٍ بالعلم والإخلاص والصدق واليقين وعدم الشك، فلا يكون المرء موحدًا إلا باجتماع هذا كله واعتقاده وقبوله ومحبته والمعاداة فيه والموالاة.) انتهى كلامه.

إذًا هذه نصوصٌ واضحة بينة تدل على أن مذهب أئمة الدعوة أن تكفير المشركين داخلٌ في صفة الكفر بالطاغوت وليس خارجًا عن مسماه، ودل على ذلك ليست الحجة كما ذكرنا مرارًا، ليست الحجة فيما يتعلق بإثبات الأحكام الشرعية هي أقوال الرجال، وإنما النظر يكون في ماذا؟ بالدليل الشرعي، ونستأنس بما ذكره أهل العلم على أن الفهم من جعل ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ ﴾، داخلٌ في مسمى ﴿ إِنَّا بُرَءَآؤُاْ مِنكُمْ ﴾ بأقوال أهل العلم، حينئذٍ لا يجوز إخراجه البتة .

وقال الشيخ سليمان كذلك: (وقال شيخنا الشيخ عبد اللطيف رحمه الله في بعض رسائله، وقد سأله بعض الإخوان عمن كان في سلطان المشركين وعرف التوحيد وعمل به، ولكن ما عاداهم، عرف التوحيد وعمل به وما عاداهم، قال: ولا فارق أوطان. فأجابه بقوله: إن هذا السؤال صدر عن عدم تَعَقُّلٍ لصورة الأمر.) يعني هذا السؤال لا يصدر عن شخصٍ لم يفهم التوحيد، كيف لا يُكفر المشركين ويقال عرف التوحيد وعمل به؟ (والمعنى المقصود من التوحيد والعمل به، لأنه لا يتصور أنه يعرف التوحيد ويعمل به ولا يعادي المشركين، ومن لم يعادهم لا يقال له عرف التوحيد وعمل به، والسؤال متناقضٌ، وحُسن السؤال مفتاح العلم) يعني هذا لا يُتصور أن يقال: لا يعادي المشركين، لكنه موحد. لا يجتمعان، أبدًا لا يجتمعان، بمعنى أنه لا بد أن يعادي المشركين، وأعظم

ما تقع به المعاداة التكفير، والتصريح لهم بذلك والبغضاء، فهي كلها داخلةٌ في مسمى الكفر بالطاغوت.

قال الشيخ عبد الرحمن حسن رحمه الله تعالى: (فالتوحيد هو إفراد الله بالإلهية، ولا يحصل ذلك إلا بالبراءة من الشرك والمشركين باطنًا وظاهرًا، كما ذكر الله تعالى ذلك عن إمام الحنفاء عليه السلام بقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾. وقوله: ﴿ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٨، ٧٩]. فتأمل كيف ابتدأهم بالبراءة من المشركين.) ابتدأ إبراهيم عليه السلام بماذا؟ بالبراءة من المشركين، وأول ما يدخل في البراء ماذا؟ هو تكفيرهم، ومن ادعى غير ذلك فيحتاج إلى دليل، ولا بد من البحث في النظر في معنى البراءة لغةً وشرعًا في استعمال الشرع، حينئذٍ لا يصح إخراج التكفير عن مسمى البراءة مطلقًا، وأول ما يدخل في صفة الكفر بالطاغوت هو البراءة من المشركين، (فتأمل كيف ابتدأهم بالبراءة من المشركين، وهذا هو حقيقة معنى لا إله إلا الله ومدلولها.)

قال: (وأما من لم يعرف حقيقة الشرك لإعراضه عن فهم الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة فكيف يعرف التوحيد؟) الذي لا يعرف الشرك لا يعرف التوحيد، لن يكون موحدًا الذي لم يعرف الشرك. قال: (ومن كان كذلك لم يكن من الإسلام في شيء، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم.) لا بد أن يعرف التوحيد ولا بد أن يَعرف من أجل أن يعرف التوحيد أن يعرف حقيقة الشرك، ويعرف حقيقة من تلبس بالشرك، وإلا لن يكون موحدًا.

قال: (وأما من شرح الله صدره للإسلام وأصغى قلبه إلى ذكر الله من الآيات المحكمات في بيان التوحيد المتضمن لخلع الأنداد التي تُعبد من دون الله، والبراءة منها ومن عابديها عرف دين المرسل.) إذًا تقرر أولاً أن مفهوم الكفر بالطاغوت الذي جاء التنصيص عليه في سورة البقرة ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾ أنه لفظٌ مجمل، بمعنى أنه يحتاج إلى بيانٍ وإيضاح، من أين نُبينه؟ من أين نوضحه؟ بما جاء البيان في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ووجدنا البيان قائم على البراءة من المشركين، فحينئذٍ لا بد من إدخال البراءة من

المشركين بالمفهوم الشرعي الذي دل عليه كذلك المعنى اللغوي في معنى صفة الكفر بالطاغوت، فحينئذٍ يشمل هذه الأنواع كلها.

هناك من يزعم أن تكفير المشركين هذا لازمٌ للكفر بالطاغوت، وليس داخلاً في مسماه، وإذا كان لازمًا بمعنى أنه خارج، ويتصور حينئذٍ أنه يمكن أن يتصف بصفة الكفر بالطاغوت ويكون مسلمًا ولم يُكَفِّر المشركين، بناءً على ماذا؟ على أن تكفير المشركين ليس داخلاً في مسمى الكفر بالطاغوت، وهو لازمٌ له، وهذا حقيقة المذهب إذا تصوره الإنسان عرف فساده.

أولاً: من زعم أن تكفير المشركين من اللوازم للكفر بالطاغوت إن كَفَّر مع اعتقاد اللازم، الخلاف معه لفظيٌّ، هذا كالخلاف مع من جعل الأعمال الظاهرة شرطَ صحةٍ في الإيمان، حَكَّم بكون الأعمال ليست داخلةً في مسمى الإيمان، لكنه عنده ماذا؟ إذا انتفى العمل الظاهر انتفى الإيمان. إذًا هذا الخلاف معه خلاف لفظي، يعني ضيَّق دائرة الإيمان ولم يوافق الشرع في مسمى الإيمان فأخرج الأعمال الظاهرة، لكنه اتفق معنا هذا الخلاف في مسمى الإيمان، اختلفنا معه وخالفنا، لكن باعتبار انتفاء الإيمان لانتفاء العمل الظاهر فهو موافق، فمن زعم أن تكفير المشركين هذا خارج عن مسمى الكفر بالطاغوت، لكنه كفَّر المشركين فالخلاف حينئذٍ يكون ماذا؟ يكون لفظيًّا، لأنه كفَّر، النتيجة أنه كفر، ولا بد أن يكفر، وإلا لم يتحقق له الوصف، هذا أولاً.

ثانيًا: إن جعل هذا لازمًا لكنه لم يكفر وحينئذٍ نقول: باعترافك إن كنت من العقلاء أن هذا لازم، وما يكون من مسمى الكفر بالطاغوت ملزوم، وقاعدة التلازم، أو عند جميع العقلاء أن لازم المذهب إذا إلتزمه الشخص فهو لازم، باتفاق، إنما الخلاف في ماذا؟ إذا لم يلتزم، إذا التزم قال: هذا لازمٌ. إذًا الكفر بالطاغوت لن يتحقق إلا بماذا؟ لازمه، على تعبيره لازمه تكفير المشركين حينئذٍ نقول: أنت اعترفت أنه لازم. قاعدة التلازم إن كان يَفهم معنى التلازم أن بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، عدم وجود اللازم وتحقق اللازم يدل على عدم تحقق الملزوم، ولذلك خُذ كمثال أهل السنة والجماعة يقررون أن ثَمَّ تلازمًا بين الباطن والظاهر في مسمى الإيمان، أليس كذلك؟

حينئذٍ يقررون أن الأعمال الظاهرة لازمة، وما يكون في القلب ملزوم، صحيح أو لا؟ إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعًا، إذا انتفى اللازم لم يوجد العمل الظاهر، لم يوجد ولا صلاة ولا زكاة، وادعى بقلبه أنه مؤمن، حينئذٍ قلنا ثَمَّ تلازم عند أهل السنة والجماعة. إذًا إذا انتفى اللازم، وجود اللازم يتحقق به وجود الملزوم، صحيح؟ إذا انتفى اللازم دل على انتفاء الملزوم، واضحة القاعدة؟ تعال هناك قال: تكفير المشركين لازمٌ للكفر بالطاغوت. حينئذٍ إذا كفَّر المشركين تحقق وصف الكفر بالطاغوت، إذا لم يُكفر المشركين كما لو انتفى العمل الظاهر دل على أن الكفر بالطاغوت لم يتحقق، فهو قد كفَّر نفسه بنفسه بهذه القاعدة، واضح؟ إذًا قاعدة التلازم لو أخذ بها حينئذٍ صار منفكًا، لكن هو يزعم ماذا؟ أنه لازمٌ من اللوازم، حينئذٍ سَلِّم بقاعدة التلازم أنه إذا انتفى تكفير المشركين الذي جعلته لازمًا خارجًا عن مسمى الكفر بالطاغوت انتفى الكفر بالطاغوت. إذًا حكمت على نفسك بكونك لم تكفر بالطاغوت، صحيح أو لا؟ إذًا على هذا يدل على أن هذا القول باطل، ومن يحكيه لا يدري ما يقول، أليس كذلك؟ من يحكيه لا يدري ما يقول، وقد ظن بعضهم أن في كلام أئمة الدعوة قد يذكرون التلازم، كله في كلام الشيخ عبد اللطيف وغيره، لكن هذا ليس بسائغٍ أن يوقف معه وتُجعل العلاقة بين التكفير وبين صفة الكفر بالطاغوت أنها لازمٌ، يعني خارجٌ عنه، لماذا؟ لأن أهل السنة والجماعة قاطبة إذا تكلموا فيما يتعلق بالاعتقاد القلبي العلم، وكذلك عمل القلب، وعمل الجوارح، قد يحكون ماذا؟ أن ثَمَّ تلازمًا بين اعتقاد القلب، وعمل القلب، صحيح أو لا؟ تلازم أو لا؟ اعتقاد القلب هذا ملزوم، وعمل القلب هذا لازم، وكذلك عمل الباطن هذا ملزوم، وعمل الظاهر هذا لازم، هل إذا أُثبت التلازم بين مسمى الإيمان بين أفراد مسمى الإيمان يلزم منه أنه يكون خارجًا عن المسمى؟

الجواب: لا.

ولذلك نقول دائمًا: العمل الظاهر لازم، والعمل الباطن ملزوم. إذا قررنا ذلك قلنا: العمل الظاهر لازم. معناه صار خارجًا عن مسمى الإيمان؟ هذا ما يقول به أحد، وإنما يكون الإيمان اسمٌ له مسمى، المسمى مركب من ثلاثة أركان، هذه الثلاثة الأركان

متلازمة، فإذا بينا العلاقة بينها لا يلزم من ذلك أن نحكم أنها خارجة عن مسمى الإيمان، كذلك مسمى صفة الكفر بالطاغوت أربعة أشياء، أو خمسة على جهة التفصيل متلازمة، إذا تَكلم أئمة الدعوة أن هذا لازمٌ لذلك لا يلزم أن يكون ماذا؟ خارجًا عنه، فانتبه لهذا.

إذًا إثبات التلازم بين هذه الأنواع اعتقاد وتكفير إلى آخره، والبغض والبراءة، لا يدل على أنه خارجٌ عنه. إذًا هذه القاعدة باطلة.

أولاً: أن هذا التكفير يُعتبر من لوازم صفة الكفر بالطاغوت من حيث المسمى، لأن الشرع والدليل دل على أن تكفير المشركين داخلٌ في مسمى الكفر بالطاغوت. قال: لا أنا لم أومن بهذه الأدلة، والأدلة فيها ضعف. حينئذٍ قال: هو لازمٌ. فإذا رتب عليه التكفير الخلاف معه لفظيٌّ، كالخلاف مع من جعل الأعمال شرط صحة في الإيمان، فحينئذٍ الخلاف يكون معه لفظيًّا، وأما إذا رتب على كونه لازمًا أنه يثبت له وصف الإسلام ولو لم يُكفر المشركين قلنا: أولاً أنت لم تفهم مذهبك، لأنك لو جعلته لازمًا، وإذا انتفى اللازم دل على انتفاء الملزوم، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، كما هو معلومٌ في قاعدة التلازم. إذًا هذا أولاً فيما يتعلق بهذه المسألة، ولذلك ورد سؤال هنا يقول: هناك من يجعل التكفير والمعاداة المذكور في صفة الكفر بالطاغوت من اللوازم وليس من أصل الكفر بالطاغوت. عرفنا أن هذا فاسد لا يصح البتة.

أولاً: من جهة الاسم، وآية الممتحنة كما قال الشيخ عبد الرحمن رحمه الله تعالى تعتبر أصلاً في هذا الباب، آية الممتحنة التي حكى فيها إبراهيم عليه السلام عقيدته وعقيدة سائر الأنبياء لقوله فيها: ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ ﴾. قال رحمه الله تعالى: قال هنا: مثال ذلك أن اعتقاد بطلانها وتركها وبغضها هذه تعتبر عندهم من الأصل، أما تكفير أهلها ومعاداتهم، فهذه من اللوازم، هذا بَعَّض الآية، ﴿ إِنَّا بُرَءَآؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ هذا من أصله، ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ ﴾ هذا خارج، ﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ ﴾ هذا داخل، هذا يعتبر تلاعب بالنص، يعتبر تلاعب، الواو جاءت عاطفة هنا، فإذا جعلت قوله: ﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء ﴾. جعلتها أصلاً داخلاً في مسمى الكفر

بالطاغوت، وأخرجت ما قبله مع كونه معطوفًا عليه بالواو يحتاج إلى نص، وليس عنده نص إلا التلاعب بالنص، لأن الآية واحدة، ومعطوف بعضها على بعض بماذا؟ بالواو، والواو تقتضي الجمع.

قال: ويترتب على ذلك الحكم بإسلام كل من لم يكفر عُباد القبور هذا من اعتقده فقد فارق الإسلام، أن كل من لم يكفر عباد القبور أنه مسلم هذا فارق الإسلام لما علمنا سابقًا ولو لم يرد إلا الإجماعات الواردة عن أهل العلم لكفى في ذلك. قال: ويقولون أن التكفير المذكور في صفة الكفر بالطاغوت هذا مما يسع الجهل به أو فيه. وهذا باطل كذلك لما علمنا مرارًا، لأن هذا المسألة لا تحتمل الإعذار بالجهل البتة.

ثم قال: هل كل ما كان من أصل الدين فهل يسع فيه الجهل أم لا؟

الجواب: لا.

لا يسع فيه الجهل البتة، لأن هذا من المعلوم من الدين بالضرورة، وهو أهم ما يُذكر، وأصل الدين ليس هو أصول الدين، أصل الدين هذا منضبط فيما يتعلق بمدلول الشهادتين فقط، فيما يتعلق بالكفر بالطاغوت والإيمان بالله وما يدخل تحت النوعين، وفيما يتعلق بشهادة أن محمدًا رسول الله، هذا الذي يتعلق بأصل الدين، أما أصول الدين فهذا أعم، كل ما ذكره ابن تيمية في ((العقيدة الواسطية)) يعتبر ماذا؟ من أصول الدين، الإيمان بالملائكة، الإيمان بالرسل، الأنبياء، إلى آخره، كل ذلك يعتبر من أصول الدين.

قال: وهل ثَمَّة فرقٌ بين عُباد القوانين وعباد القبور؟ يعني شرك القبور وشرك القصور، هل بينهما فرقٌ أم لا؟ نقول: نعم بينهما فرقٌ، لا شك في هذا، أن مسائل ما يتعلق بعُباد القبور هذه من المعلوم من الدين بالضرورة، وهيهات أن تأتي بحرفٍ واحدٍ عن أحدٍ من أئمة الإسلام قولاً يحكم بإسلام من عبد غير الله تعالى، فالمسألة هذه محتمة لا خلاف فيها ولا شبة ولا تأويل سائغ، وأما ما يتعلق بالحكم بغير ما أنزل الله فالمسألة فيها شبهة عند المتأخرين، ثَمَّ أقوال معتمدة على تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وثَمَّ أقوال لمفسرين جعلت بعض أهل العلم يظن أن الحكم مطلقٌ، بمعنى أنه لا يستثنى فيه

شيء دون شيء، وثَمَّ مواضع قد أجمع عليها أهل العلم على أن من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر، كمن اعتقد الأفضلية أو المساواة إلى آخره، والبحث إنما هو في ماذا؟ من اعتقد أفضلية الدين والشريعة لكنه حكم القوانين، فهو حينئذٍ لم يكن معتقدًا، عرفنا فيما سبق أن هذه كذلك مجمع عليه عند السلف، وأعني بهم ماذا؟ الصحابة رضي الله تعالى عنهم مع الجواب عن أثر ابن عباس، لكن البحث في ماذا؟ في المخالف، ليس فيما نعتقد فيه نحن، المخالف إذا تمسك بأثر ابن عباس وكلام السلف عن عطاء ومجاهد إلى آخره، وما ذكره ابن جرير رحمه الله تعالى في أثر ابن عباس في قوله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ ﴾. جاحدًا تقييدًا بالجحود، وتبعه كثير من المفسرين، بل لا تكاد تجد مفسرًا من المفسرين في هذه الآية على جهة الخصوص إلا ويذكر أثر ابن عباس.

الشاهد من هذا الكلام وخلاصته ماذا؟ أن هذه المسألة فيها شبهة عند المتأخرين، حينئذٍ لا يُكفر كل من خالف في هذه المسألة.

أما مسألة عباد القبور فهذه ليس فيها خلافٌ البتة، ولا شك أن توحيد العبادة أعظم من توحيد الحكم، أو الحاكمية إن سميتها، لا شك في هذا، وأن الشرك في العبادة أعظم في الشرع من الشرك في الحاكمية، هذا مقررٌ عند أهل العلم قاطبة. إذًا لا نُسوي بين المسألتين، فإذا كفرنا كل من لم يُكفر عباد القبور، لا تأتي وتلزمنا بماذا؟ أن نكفر كل من لم يكفر حكم القوانين، لأن هذه تعتبر فيها شبهة ولا بد من إزالتها .. إلى آخره. إذًا ثَمَّ فرقٌ بين المسألتين، فليس ثَمَّ لازمٌ أو تلازمٌ بين التكفير بإطلاقٍ في موضع أن نأتي ونطلق كذلك في موضعٍ آخر، بل لا بد من ماذا؟ لا بد أن ننطلق من النص، لا بما تُمليه علينا آراؤنا أو عقولنا أو ما يعيشه الإنسان في مجتمعه، أو رموزه ونحو ذلك، وإنما النظر يكون الانطلاق من الكتاب والسنة، فما كان فيه نص واضح بيِّن ولم ينقل عن السلف ولا الخلف كذلك حينئذٍ نقول: هذا لا شبهة فيه البتة. وما نقل فيه خلاف عن الخلف وكانوا من أئمة الدين لا شك في ذلك فحينئذٍ نقول: هذا يعتبر شبهة تدفع

عن القائل التكفير. فلا بد حينئذٍ من النظر في قوله وفي ما يدور حوله إلى آخره، واضحٌ هذا؟ إذًا فرقٌ بين المسألتين.

إذًا هذه المسألة مسألة الكفر بالطاغوت يجب أن تنزل على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، والنظر فيها يكون بهذا الاعتبار، وهذا إجابة مختصرة عن هذه المسألة، وقد يأتي بحثٌ فيها إن شاء الله تعالى في محله.